المجلس البلدي

إعداد: بداح العنزي b.alenzi@alanba.com.kw

أكد أن إعادة تخصيص المواقع تحقق عوائد مالية وتسهم في تحسين البيئة الحضرية

العنزي يدعو إلى معالجة ظاهرة الوقوف العشوائي للشاحنات في المناطق السكنية والاستثمارية

ضرورة توفير محطات الوقود ومراكز الصيانة واستراحات السائقين والمطاعم في المواقع الجديدة

بداح العنزي

دعا عضو المجلس البلدي عبدالله العنزي إلى معالجة ظاهرة الوقوف العشوائي للشاحنات والمعدات الثقيلة والباصات والآليات في الساحات العامة والمناطق السكنية والاستثمارية والتجارية.

وقال العنزي في تصريح صحافي: لقد أصبحت من القضايا التي تستوجب معالجة جادة وحلولا عملية ومستدامة، لما تسببه من أضرار على السلامة المرورية والمشهد الحضري والبيئة، فضلا عن تأثيرها المباشر على راحة السكان وجودة الحياة في مختلف المناطق.

وأوضح أن المجلس البلدي قام بدوره الرقابي والتشريعي تجاه هذه القضية، حيث تقدم الأعضاء خالد المطيري ود.حسن كمال بعدد من الأسئلة والمقترحات المتعلقة بمعالجة هذه الظاهرة، وتمت مناقشتها في لجنة الإصلاح والتطوير وصدور توصية بها، وصولا إلى صدور قرار من المجلس البلدي بشأنها والتي تنص على «التنسيق بين البلدية ووزارتي الأشغال العامة والمالية لإعادة دراسة المواقع المخصصة وتحديد الجهة الحكومية التي يتم إعادة تخصيص المواقع لها لإدارتها وتشغيلها إلى مرافق تنظيمية واستثمارية متكاملة تعزز الاستفادة الاقتصادية من الأراضي الحكومية، وتوفر

عبدالله العنزي

موردا ماليا مستداما للدولة من خلال رسوم التشغيل والخدمات اللوجستية المساندة، وبما يحقق القضاء على الوقوف العشوائي» ومن ثم التصديق على توصية المجلس البلدي المتخذة في الجلسة السابقة من قبل وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان.

وأضاف: هذا الملف لا يمكن أن يعالج من خلال جهة واحدة، بل يتطلب تضافر جهود الجهات الحكومية ذات العلاقة، وفي مقدمتها البلدية و«الأشغال» و«المالية» والجهات المختصة الأخرى، لإعادة دراسة المواقع المخصصة حاليا وتحديد الجهة الحكومية المناسبة لإعادة تخصيص تلك المواقع وإدارتها وتشغيلها كمواقف ومواقع منظمة لتجميع الشاحنات والمركبات والباصات والمعدات الثقيلة بمختلف أحجامها.

وأشار إلى أن تفعيل توصية المجلس البلدي سيحقق العديد من الأهداف المهمة، أبرزها القضاء على ظاهرة الوقوف العشوائي التي باتت تشكل مصدر إزعاج للسكان وتشويها للمناطق السكنية والاستثمارية والتجارية، إضافة إلى رفع مستوى السلامة المرورية من خلال تقليل الحوادث، وحماية المشاة، وتسهيل حركة مركبات الطوارئ والخدمات العامة، مبينا أن من أهم عناصر نجاح المشروع إلزام الشركات والمؤسسات المالكة للشاحنات والمعدات الثقيلة بالاشتراك في المواقف والمواقع المخصصة وعدم السماح بوقوفها بشكل عشوائي داخل المناطق المختلفة، بما يحقق الانضباط والتنظيم المطلوب.

وأكد أن المشروع سيسهم في معالجة التشوه البصري والبيئي الناتج عن انتشار الشاحنات والآليات الكبيرة داخل الأحياء، والحد من تسرب الزيوت والوقود إلى الطرق والساحات العامة، وتقليل مستويات الضوضاء والانبعاثات الناتجة عن تشغيل تلك المركبات داخل المناطق السكنية ومن الجانب الاقتصادي يمثل أحد أهم مزايا هذا التوجه، فالدولة تمتلك الأراضي اللازمة لإنشاء هذه المواقع، ويمكن تحويلها إلى مرافق تنظيمية واستثمارية متكاملة تحقق عوائد مالية مستدامة للخزانة العامة من خلال رسوم التشغيل والاشتراكات الدورية، إضافة إلى إمكانية طرحها كمشروعات استثمارية بنظام الشراكة مع القطاع الخاص أو نظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT).

وتابع: هذه المواقع يمكن أن تضم خدمات لوجستية متكاملة تشمل محطات الوقود، ومراكز الصيانة، واستراحات السائقين، والمطاعم، ومغاسل الشاحنات، وغيرها من الأنشطة المساندة التي تعزز الجدوى الاقتصادية للمشروع وتوفر خدمات متكاملة للمستفيدين، كما أن تنظيم مواقع وقوف الشاحنات والمعدات الثقيلة سيسهم في حماية البنية التحتية وتقليل تكاليف صيانة الطرق الداخلية وشبكات الخدمات التي تتأثر بالأوزان الثقيلة والحركة العشوائية لهذه المركبات داخل المناطق غير المخصصة لها.

واختتم بالإشارة إلى انه في ظل النمو المستمر لأعداد مركبات النقل والخدمات والأنشطة اللوجستية المرتبطة بالمشروعات التنموية، فإن استمرار غياب المواقع المنظمة لتجميع الشاحنات والمعدات الثقيلة سيؤدي إلى تفاقم ظاهرة الوقوف العشوائي داخل المناطق السكنية والاستثمارية والتجارية، مؤكدا أن الوقت قد حان للانتقال من مرحلة معالجة المشكلة إلى مرحلة استثمار الحل، بحيث يتحول الوقوف العشوائي إلى نشاط اقتصادي منظم، وتتحول المشكلة من عبء على الدولة والمجتمع إلى مورد اقتصادي يحقق عوائد مالية ويسهم في تحسين البيئة الحضرية ورفع جودة الحياة.

توجيه 135 إنذار سلامة بمحافظة الجهراء

أعلنت إدارة العلاقات العامة عن تنفيذ جولات مكثفه للكشف على المخالفات الإنشائية وتوفير وسائل الأمن والسلامة واتخاذ الإجراءات الرقابية بحق المخالفين والتأكد من مدى الالتزام بلوائح ونظم أعمال السلامة.

وفي هذا السياق، قال مدير إدارة السلامة بفرع بلدية محافظة الجهراء م.الحميدي المطيري إن الهدف من الجولات الميدانية المكثفة رصد المخالفين واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم، لافتا إلى أن فريقه الرقابي يولي اهتماما بالغا حيال المخالفين بالمناطق التي تقع تحت مسؤوليته، وذلك من خلال الجولات الميدانية التي يقوم بتنفيذها في المحافظة.

وأكد المطيري قيام فريقه الرقابي في الإدارة بتنفيذ جولة ميدانية أسفرت عن توجيه 135 إنذار وتحرير 23 مخالفة بسبب رمي الأنقاض الإنشائية أمام مواقع البناء في مدينة سعد العبدالله.

أحد الإنذارات خلال الجولة

وزيرة «الأشغال» مثلت الكويت في اجتماع لجنة «النقل» الخليجية لبحث تسريع المشروع

سكة الحديد الخليجية ركيزة أساسية لتعزيز الترابط الاقتصادي بين دول «التعاون»

دارين العلي

أكدت لجنة وزراء النقل والمواصلات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أهمية مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون باعتباره أحد المشاريع الاستراتيجية الكبرى التي من شأنها تعزيز الترابط الاقتصادي واللوجستي بين الدول الأعضاء وتقليل الاعتماد على النقل البري بالشاحنات وفتح آفاق جديدة لربط دول المجلس بالأسواق الإقليمية والدولية، إضافة إلى توفير خيارات أكثر كفاءة ومرونة لنقل السلع والبضائع والمنتجات بين الدول الأعضاء.

هذا التأكيد جاء خلال اجتماعها الاستثنائي التاسع والعشرين أمس عبر تقنية الاتصال المرئي برئاسة المملكة العربية السعودية وذلك لمناقشة قرارات اللقاء التشاوري التاسع عشر لقادة دول مجلس التعاون الذي عقد في مدينة جدة 28 أبريل الماضي والمتعلقة بتعزيز التكامل اللوجستي بين دول المجلس وتسريع تنفيذ مشروع سكة حديد دول الخليج، حيث مثل دولة الكويت وزيرة الأشغال م.نورة المشعان.

واطلعت اللجنة خلال الاجتماع على التوجيهات السامية الصادرة عن قادة دول المجلس والتي أكدت أهمية مواصلة اللجان الوزارية المختصة عقد اجتماعاتها بشكل مكثف لمتابعة المستجدات والتحديات الراهنة ورفع التوصيات والمقترحات اللازمة للتعامل معها بما يسهم في تعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك.

واستعرضت الأمانة العامة لمجلس التعاون الإجراءات والخطوات التنفيذية التي اتخذتها لتنفيذ قرار المجلس الأعلى بشأن إعداد دراسة متكاملة لتعزيز التكامل اللوجستي والإسراع في استكمال مشروع سكة الحديد الخليجية كما قدمت عرضا مرئيا حول ما تحقق من تقدم في هذا المجال والجهود المبذولة بالتنسيق مع الجهات المختصة في الدول الأعضاء.

وأشادت اللجنة بالجهود التي بذلتها الأمانة العامة في إعداد الدراسات اللازمة كما باركت الخطوات المتخذة لدعم مشروع التكامل اللوجستي والاسراع في ربط الدول الأعضاء عبر سكة الحديدة، ذلك بهدف تقليل الاعتماد على النقل عبر الطرق البرية، مؤكدة أهمية استكمال الدراسات وفق أعلى المعايير الفنية والاستفادة من التجارب والخبرات المتخصصة في الدول الأعضاء.

كما قررت اللجنة تكليف الأمانة العامة بعقد ورشة عمل لكبار المسؤولين والمختصين في قطاع النقل والخدمات اللوجستية بدول المجلس بهدف استعراض خطة الدراسة المزمع تنفيذها وتبادل الخبرات والتجارب الوطنية ذات الصلة بما يسهم في تعزيز جودة المخرجات وتحقيق الأهداف المنشودة.

ودعت اللجنة الدول الأعضاء إلى تزويد الأمانة العامة بكافة البيانات والمعلومات والدراسات والمرئيات التي تدعم إعداد الدراسة الشاملة الخاصة بتعزيز التكامل اللوجستي الخليجي إضافة إلى تزويدها بالإجراءات والخطوات العملية التي تم اتخاذها لتنفيذ التوجيهات السامية المتعلقة بمشروع سكة حديد دول مجلس التعاون.

وأكدت اللجنة في ختام اجتماعها أن تعزيز منظومة النقل والخدمات اللوجستية الخليجية يمثل ركيزة أساسية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز التنافسية الإقليمية وترسيخ التكامل بين دول مجلس التعاون بما يحقق تطلعات قادة وشعوب دول المجلس نحو مزيد من الترابط والازدهار المشترك.

وزيرة الأشغال م.نورة المشعان خلال مشاركتها في لجنة وزراء النقل والمواصلات بدول مجلس التعاون

ناقشتا تنظيم الدورات وورش العمل وتحليل العينات البيئية والرصد الإشعاعي

«البيئة» وجامعة الكويت بحثتا التعاون العلمي والبحثي

كونا: بحثت جامعة الكويت، ممثلة بكلية العلوم ووفد الهيئة العامة للبيئة، سبل تعزيز التعاون العلمي والبحثي الثنائي والاستفادة من الإمكانات الأكاديمية والبحثية للكلية في دعم الجهود الوطنية بالمجال البيئي.

وقالت الجامعة في بيان صحافي إن الاجتماع الذي حضره المدير العام لهيئة البيئة بالتكليف نوف بهبهاني والقائم بأعمال عميد كلية العلوم د.حيدر بهبهاني وعدد من المسؤولين والباحثين من الجانبين تناول كذلك بحث مجالات التعاون في التدريب والتأهيل والاستشارات العلمية والبحثية.

وأضافت أن الاجتماع بحث كذلك تنظيم الدورات وورش العمل المتخصصة وتحليل العينات البيئية والرصد الإشعاعي ودعم الباحثين وتطوير الخدمات العلمية بما يلبي احتياجات الهيئة العامة للبيئة.

ونقل البيان عن د.بهبهاني قوله إن الكلية بما لديها من كفاءات أكاديمية ومختبرات ومراكز بحثية متقدمة قادرة على الإسهام في تقديم الحلول العلمية والاستشارات الفنية ودعم البحث العلمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأشار البيان إلى تأكيد الجانبين خلال الاجتماع أهمية استمرار التنسيق والتعاون المشترك بما يعزز توظيف الخبرات الوطنية والإمكانات البحثية لخدمة القضايا البيئية ذات الاهتمام المشترك.

المدير العام لهيئة البيئة بالتكليف نوف بهبهاني والقائم بأعمال عميد كلية العلوم د.حيدر بهبهاني وعدد من المسؤولين خلال الاجتماع المشترك

تعتمد على نظم المعلومات الجغرافية «GIS» وتطبيقات الويب وتقنيات الذكاء الاصطناعي

«الأبحاث»: منصة رقمية لدعم القرار في العمل الخيري

دارين العلي

أعلن معهد الكويت للأبحاث العلمية، وفي إطار المساهمة في دعم توجه الدولة في توظيف التكنولوجيا والبحث العلمي في تعزيز العمل الإنساني عن إنجاز مشروع بحثي وتقني حول «تطوير نظام إلكتروني ذكي قائم على الويب لدعم القرار الاستراتيجي في المؤسسات الخيرية» بالتعاون مع جمعية العون المباشر.

ويهدف المشروع الذي نفذه قطاع العلوم والتكنولوجيا وبرئاسة مشارك الأبحاث نواف الفضلي وفريق عمله في دائرة تطوير النظم والبرمجيات، إلى تطوير منصة رقمية متكاملة تعتمد على نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وتطبيقات الويب وتقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يسهم في دعم متخذي القرار في المؤسسات الخيرية وتعزيز كفاءة التخطيط وإدارة الموارد الإنسانية على أسس علمية وبيانات دقيقة.

نواف الفضلي

وأكد القائمون على المشروع أن هذا الإنجاز يمثل محطة مهمة في مسيرة التحول الرقمي للعمل الخيري الكويتي، ويؤسس لبيئة تشغيلية أكثر شفافية وكفاءة واستدامة، كما يعزز قدرة المؤسسات الإنسانية على الاستجابة للاحتياجات الميدانية وفق معايير علمية دقيقة.

ويأتي المشروع استجابة للحاجة المتزايدة إلى أنظمة ذكية قادرة على إدارة البيانات الميدانية وتحليلها بصورة آنية، حيث تم تطوير نظام دعم قرار مكاني يتيح توحيد وإدارة بيانات المشاريع والمرافق التابعة لجمعية العون المباشر ضمن قاعدة بيانات جغرافية مترابطة وموثقة، توفر رؤية شاملة ومحدثة للعمليات الإنسانية والمراكز الدولية التابعة للجمعية.

وشمل المشروع تطوير أدوات ميدانية ذكية لجمع البيانات عبر الأجهزة المحمولة، بما يسمح للفرق الميدانية بتوثيق المواقع والمشاريع وإرفاق البيانات الجغرافية والوسائط المختلفة مباشرة من مواقع العمل، الأمر الذي أسهم في إنشاء منظومة معلوماتية متكاملة تربط بين الميدان ومراكز اتخاذ القرار بصورة أكثر سرعة ودقة وكفاءة.

كما تضمن المشروع إنشاء لوحة تحكم إلكترونية متقدمة لإدارة المشاريع ومتابعتها مكانيا وزمانيا، تتيح استعراض البيانات وتحليلها بصريا بما يدعم اتخاذ القرار المبني على الأدلة ويعزز من كفاءة التخطيط والتقييم والمتابعة.

وفي جانب الابتكار التقني، تم دمج نماذج متقدمة من التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي لتحليل المؤشرات التاريخية والديموغرافية والتنبؤ بالمشاريع ذات الأثر المجتمعي الأعلى، بما يساعد على ترتيب الأولويات وتحسين توجيه الموارد نحو المبادرات الإنسانية الأكثر احتياجا وتأثيرا.

الناطق الرسمي في الهيئة أكدت أن زحف الرمال والرعي الجائر من تحديات البيئة البرية

شيخة الإبراهيم لـ «الأنباء»: «البيئة» تواصل جهودها في مكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي

دارين العلي

أكدت مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام والناطق الرسمي في الهيئة العامة للبيئة شيخة الإبراهيم، أن الهيئة تواصل جهودها الوطنية في مكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي، من خلال تنفيذ البرامج والخطط البيئية الهادفة إلى حماية النظم البيئية البرية والمحافظة على الموارد الطبيعية، بما ينسجم مع التزامات دولة الكويت تجاه الاتفاقيات البيئية الدولية ويعزز أهداف التنمية المستدامة.

وقالت الإبراهيم في تصريح خاص لـ «الأنباء» بمناسبة اليوم العالمي للتصحر إن دولة الكويت، وبحكم طبيعتها الجغرافية ووقوعها ضمن البيئات الجافة، تواجه تحديات بيئية متعددة تتمثل في زحف الرمال، وتدهور التربة والغطاء النباتي، والرعي الجائر، والعواصف الترابية، وتأثيرات التغير المناخي، الأمر الذي يجعل مكافحة التصحر أولوية بيئية ووطنية تتطلب تكاتف الجهود الرسمية والمجتمعية.

وأضافت أن الهيئة تضطلع بدور محوري في هذا المجال، استنادا إلى قانون حماية البيئة رقم (42) لسنة 2014 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، من خلال إعداد وتنفيذ الخطط الوطنية لحماية البيئة البرية ومكافحة التصحر، ومتابعة ورصد مظاهر التدهور البيئي في المناطق البرية، ومراقبة الأنشطة التي تؤثر على التربة والغطاء النباتي، إلى جانب تنفيذ برامج إعادة تأهيل المناطق المتدهورة وزراعة النباتات المحلية الملائمة للبيئة الكويتية. وأوضحت الإبراهيم أن الهيئة تواصل أعمال الرصد الميداني للغطاء النباتي والتربة، ومتابعة التأثيرات الناتجة عن الأنشطة البشرية مثل الرعي الجائر وحركة المركبات في المناطق البرية والمخيمات الربيعية، بالإضافة إلى تعزيز الجهود الرقابية والتنسيق مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لدعم الإدارة المستدامة للأراضي والمحافظة على المراعي الطبيعية.

وأشارت الإبراهيم إلى أن الهيئة تحرص على نشر الوعي البيئي بأهمية مكافحة التصحر من خلال الحملات والبرامج التوعوية والتثقيفية، لافتة إلى المشاركة في برامج توعوية بالتعاون مع المركز العلمي لتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية حماية البيئة البرية، إلى جانب توزيع بذور نباتية تشجيعا على دعم الغطاء النباتي وترسيخ الممارسات البيئية المستدامة. وأكدت أن حماية الأراضي واستعادة المناطق المتدهورة مسؤولية مشتركة، وأن المحافظة على البيئة البرية تمثل خطوة أساسية نحو ضمان مستقبل أكثر استدامة وأمنا بيئيا للأجيال القادمة.

ودعت الإبراهيم الجميع إلى الالتزام بالممارسات البيئية السليمة والمساهمة في حماية الموارد الطبيعية في دولة الكويت.

شيخة الإبراهيم

«المعلومات المدنية» تُطلق تحديثاً لآلية التجديد للفرد الخليجي عبر «سهل»

سلطان العبدان

أعلنت الهيئة العامة للمعلومات المدنية أمس عن إجراء تطوير وتحديث شامل لآلية التجديد للفرد الخليجي عبر تطبيق «سهل»، وذلك وفق صفة الفرد المحددة عند تقديم الطلب.